

Environmental Sustainability in Industrial Enterprise

Besseba Abdelkadir^{*1}, Tahraoui Doma Ali², Boudekhdekh Karim³

¹ Associate professor, Faculty of economics, University of Sidi Bel Abbes, Algeria.

² Associate professor, Economics Institute, Collage of Relizane, Algeria.

³ Associate professor, Faculty of economics, University of Jijel, Algeria.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 12/07/2018

Accepted: 23/09/2018

Online:25/12/2018

Keywords:

Environmental
sustainability,
Sustainable
development, Industrial
Enterprise.

JEL Code: Q56; R11

ABSTRACT

This study aims to highlight the importance of introduce the environmental dimension in development policy-making, after the pollution and protecting the environment has become a global issue. This growing need has become imperative for the institutions to adopt effective systems to improve the effectiveness and efficiency of the Environmental Management System EMS, and perhaps the adoption of environmental responsibility is an effective tool that can achieve through this purpose. Although many of the institutions, especially in developing countries still do not pay much attention to environmental protection and the protection of its resources.

الاستدامة البيئية للمؤسسة الصناعية

بسبع عبد القادر^{1*}، طهراوي دومة علي²، بودخدخ كريم³

¹أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

²أستاذ محاضر أ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غليزان، الجزائر

³أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:

2018/07/12

تاريخ القبول: 2018/09/23

تاريخ النشر: 2019/12/25

الكلمات المفتاحية

الاستدامة البيئية

التنمية المستدامة

المؤسسة الصناعية

JEL Code: Q56; R11

الملخص

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على أهمية أخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار عند رسم السياسات التنموية، بعد أن أصبح التلوث وحماية البيئة مسألة عالمية. وفي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية، ولعل تبني المسؤولية البيئية هو الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض، رغم أن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماما كبيرا بحماية البيئة وحماية مواردها.

- مقدمة:

أصبح للإنسان اليوم قدرة أكثر على استغلال البيئة ومواردها بالكيفية التي تحقق رغباته وطموحاته، دون أن يراعي التوازن البيئي بين عناصرها المختلفة، كما نجح في اكتشاف وابتكار أصناف من المركبات الكيميائية الجديدة وتمادى في استخدامها، فكان تلويث البيئة النتيجة السريعة للنشاط الإنساني. فلم يسبق أن حظيت البيئة بهذا الاهتمام في أي وقت مضى، كما لم يسبق أن واجهت المؤسسات خاصة الصناعية منها نقدا واتهاما بالمسؤولية عن تدهور البيئة، مع تزايد التأكد أن حماية البيئة أضحت المجال الأكثر اهتماما اقتصاديا، سياسيا وثقافيا، والمجال الذي يحمل رهانا وتحديا للأعمال بسبب تفاقم المشكلات البيئية.

أدى هذا إلى تتابع الاجتماعات والمؤتمرات من أجل التوصل إلى حلول، لوقف الآثار السلبية لتدهور البيئة، فكان أهم هذه الاجتماعات قمة الأرض بريو دي جانيرو الذي أرسى مفهوم التنمية المستدامة. ومع ازداد الوعي العلمي العالمي بمسائل البيئة وخطورة تلوثها وأدرك الجميع أنه من الضروري المحافظة على كوكب الأرض، وأهمية الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية عند رسم السياسات والقيام بأي نشاط اقتصادي، تم إدخال البعد البيئي في السياسات التنموية، وأصبح التلوث وحماية البيئة مسألة عالمية، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة و تطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية لازلت لا تولي اهتماما كبيرا بحماية البيئة وحماية مواردها.

إشكالية البحث:

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني نظم لحماية البيئة أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو في المصلحة الاقتصادية للمنظمة الأعمال ذلك أن معظم عناصر إنتاجها هي من البيئة.

في ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية، ولعل تبني المسؤولية البيئية هو الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. وهذا ما يمثل محور بحثنا، محاولين الإجابة عن الإشكالية الأساسية التالية:

ما هو دور المسؤولية البيئية للمؤسسة الاقتصادية في دعم تحقيق التنمية المستدامة؟

وتفتح هذه الإشكالية تساؤلات فرعية في غاية الأهمية منها:

- ما المقصود بالمسؤولية البيئية للمؤسسة؟
- كيف يتم تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية؟
- وما هو أثر تبني المسؤولية البيئية للمؤسسة على التنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

تعتبر المسؤولية البيئية اصطلاح هام ومفهوم اقتصادي ذو أهمية فائقة يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة الاقتصادية من دون إهمال الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسات والمتمثل في الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة

وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على البيئة ومواردها واستغلالها ولا شك أن المسؤولية البيئية تعتبر أداة تساعد في تفعيل أهداف الإدارة البيئية فالاهتمام البيئي جزء لا يتجزأ من الالتزام الاجتماعي الذي يلقي على عاتق منظمات الأعمال.

أهداف البحث:

تتركز أهداف البحث فيما يلي:

- تأصيل المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية البيئية نظرا لقلّة المراجع واختلاط المفاهيم المرتبطة بها.
- تبيان أهمية ممارسة المؤسسة لدورها الاجتماعي اتجاه البيئة على المستوى الدولي.
- توضيح كيفية دمج المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية بشكل يجعلها تحقق الأهداف البيئية المرجوة منها، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق بشيء من التفصيل للمفاهيم النظرية بخصوص كل من المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة، ثم نخلص في آخر البحث إلى التأكيد على أهمية الارتباط بينهما ونوضح كيف أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية التي يخصص له أهمية بالغة ويعنى به خصوصا في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر ومظاهره الجديدة التي تملّي على منظمات الأعمال شروطا ومعطيات جديدة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية، المسؤولية البيئية والتنمية المستدامة

حماية البيئة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية حفاظا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحقوق الأجيال القادمة من نصيب عادل من تلك الموارد. ويمكن لمنظمات الأعمال أن تلعب دورا بارزا في حماية البيئة من خلال السعي المتواصل لتحسين أداءها البيئي، واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث والإنتاج الأنظف خاصة في أسواق الدول النامية، حيث تضعف البنية المؤسسية اللازمة للإدارة البيئية السليمة، وحيث تغيب التشريعات البيئية أو يتم التراخي في تنفيذها.

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفا بشكل واضح، حيث تحاول المنشآت جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل. ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنشآت دورا أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها.

تعتبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الإطار الموجه والمحدد لجهودها في إطار التعامل مع محيطها، ومدى التزامها بتحقيق رغبات وحاجات أصحاب المصلحة المتعلقة بها، وبغية الوصول إلى تعريف دقيق للمسؤولية الاجتماعية نستعرض بعض التعاريف التي أعطيت لها كما يلي:

- عرف (Drucker) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه⁽¹⁾. شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسع الدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة.
- وقد أشار (Strier) إلى كون المسؤولية الاجتماعية تمثل "توقعات المجتمع لمبادرات المنشأة في مجال مسؤوليتها تجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المنشأة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها"⁽²⁾

- وفي وجهة نظر أخرى عرفها (Holmes) بأنها "التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"⁽³⁾.
 - وميز (Robbins) بين المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility والاستجابة الاجتماعية (Social Responsiveness) وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية، مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب⁽⁴⁾.
 - المنظمة العالمية للمعايرة تعتبر المسؤولية الاجتماعية بأنها نشاطات للمنشأة لتحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة، تركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، احترام القوانين والأدوات الحكومية وتدمج مع النشاطات اليومية للمنشأة⁽⁵⁾.
- إن الاختلاف في تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يظهر أيضاً عند تحديد مكونات وأبعاد هذه المسؤولية ففي دراسة Alexander Dahlsrud أوضح أن هناك 5 أبعاد للمسؤولية الاجتماعية من خلال 37 تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

الجدول رقم (01) الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية

الأبعاد	التعريف يركز على	أمثلة
البعد البيئي	البيئة الطبيعية	- بيئة نظيفة - الإشراف البيئي - دمج الاهتمامات البيئية في العمليات التجارية
البعد الاجتماعي	العلاقة بين المؤسسة والمجتمع	- المساهمة في بناء مجتمع أفضل - دمج الاهتمامات الاجتماعية في العمليات التجارية - بحث النطاق الكامل لتأثير المؤسسة على المجتمع.
البعد الاقتصادي	مظهر اجتماعي اقتصادي أو مالي يعرف المسؤولية كعمليات تجارية ومالية	- المساهمة في التنمية الاقتصادية - المحافظة على ربحية العمليات التجارية
بعد أصحاب المصلحة	الأطراف المعنية أو مجموعات أصحاب المصلحة	- التعامل مع أصحاب المصلحة - تعامل المؤسسة مع العاملين، الموردين، الزبائن، أو لمجتمع
البعد الاختياري	اجراءات وأفعال غير ملزمة قانوناً	- تركز على الأخلاقيات - تجاوز الالتزامات القانونية

Source: Alexander Dahlsrud, How Corporate Social Responsibility is Defined: an analysis of 37 Difinitions, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol.15, 2008, p: 4.

- ظهرت عدة مواصفات ومعايير وطنية ودولية تهتم بالمسؤولية الاجتماعية منها المواصفة الأمريكية SA 8000⁽⁶⁾، وأصدرت منظمة الايزو مواصفة للمسؤولية الاجتماعية سنة 2010 وهي ISO 26000 (لا تمنح شهادة لها). ويمكن توضيح أهم الالتزامات المرتبطة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة كما يلي:

الجدول رقم (02) المسؤولية الاجتماعية 7التزامات و 28 أساس عمل

أساس العمل	الالتزامات
1. ضمان سلامة المنتجات والخدمات وصحة المستهلكين 2. توفير معلومات دقيقة وواضحة لتكوين واستخدام وصيانة وتخزين والتخلص من المنتجات. 3. تجنب الادعاءات المضللة وتقديم المنتج أو الخدمة بعد التزام الجودة والشروط التعاقدية. 4. ضمان للزبائن النظر في شكاويهم وطلباتهم وتسويتها بسرعة. 5. احترام خصوصية الزبائن والمستهلكين وحماية مصالحهم الشخصية.	احترام مصالح الزبائن والمستهلكين
6. الأخذ في الاعتبار الآثار البيئية (الاحتباس الحراري، فقدان التنوع البيولوجي...) عند اتخاذ القرار. 7. تحديد إطار عمل يساعد في حماية البيئة بما في ذلك تحسين الأداء البيئي، تدريب وتوعية الموظفين والتواصل والتعاون مع المجتمعات المحلية. 8. السيطرة على استهلاك الماء والطاقة والمواد الخام. 9. الحد من التلوث البيئي المتعلقة بأنشطة المؤسسة في الحالة العادية أو الحوادث.	حماية البيئة
10. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمقاولين والموردين وإدماج المعايير الاجتماعية والبيئية في عملية الاختيار. 11. تشجيع إنشاء علاقات دائمة مع الموردين. 12. منع أي عمل فساد. 13. احترام قواعد المنافسة وحقوق المنافسة.	العمل بولاء ومسؤولية في الأسواق
14. توفير معلومات دقيقة عن مختلف عناصر الأجر. 15. تنمية مهارات الموظفين وضمان معلومات دقيقة عن معايير وطرائق التقييم المهنية والترقيات. 16. تجنب الإفراط في استخدام العقود التي تنطوي على انعدام الأمن. 17. متابعة تشريعات النظافة والصحة والسلامة ووضع إجراءات للوقاية من الحوادث والأمراض المهنية. 18. احترام قانون العمل والاتفاقيات الجماعية في الوقت المحدد وضمان الربط بين العمل والحياة الخاصة. 19. تعزيز الحوار الاجتماعي.	تطوير رأس المال البشري
20. احترام الحق في تنظيم وتشجيع المفاوضات الجماعية. 21. منع جميع التمييز وتعزيز تكافؤ الفرص. 22. الامتناع عن استخدام عمالة الأطفال والعمل الشاق وجميع الأعمال غير المشروعة. 23. احترام الكرامة والحقوق الأساسية.	احترام الحقوق الأساسية للأفراد
24. المساهمة في التنمية البشرية والاقتصادية لمجتمعات موطن المؤسسة. 25. تعزيز إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات ذات المصلحة العامة. 26. المشاركة في المبادرات ذات المصلحة العامة.	الجمع بين مصالح المؤسسة والمصلحة العامة
27. التأكد أن الهيئات الإدارية والإشرافية يضمنون تماما مسؤولياتهم. 28. ضمان استخدام أجهزة الرقابة والتدقيق لضمان الاعتماد على إدارة المخاطر الرئيسية.	ضمان الشفافية في نظام الرقابة واتخاذ القرار

Source : Sobczak André et Cam Cécile, **Certification RSE : la quête du label**, L'Expansion Management Review, 2013 /4 N° 151, p: 13.

2. مفهوم المسؤولية البيئية للمؤسسة

إن البعد البيئي أحد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وأخذ هذا البعد يكسب أهمية أكثر مع تفاقم المشكلات البيئية، واعتبار التدهور البيئي مشكلة عالمية تتجاوز الأوطان والأقاليم، مع تكاثف الجهود الدولية لحماية البيئة، عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالالتزام الطوعي للمؤسسات بالمساهمة في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، فمن خلال هذا

التعريف المسؤولية البيئية هي جزء مضمرة في المسؤولية الاجتماعية حتى إذا لم يتم تضمين البيئة في اختصار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

في الواقع العديد من الدراسات تستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية في المناقشات حول تخضير المؤسسات (إدماج البعد البيئي في المؤسسات) وبذلك اعتبرت كأحد الأطراف أصحاب المصلحة العديدين، وعليه فالمؤسسة التي تتصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا تجاه أصحاب المصلحة، تكون مسؤوليتها اتجاه البيئة كجزء من هذه المسؤولية الكبيرة وبذلك فتعريف المسؤولية الاجتماعية البيئية للمؤسسات هو نفسه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات⁽⁷⁾.

فالمسؤولية البيئية للمؤسسات بالنسبة HUCKEL (1995) تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة. وتعرف كذلك بأنها " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة (أو التخفيف من الآثار السلبية للأعمال على البيئة) التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة"⁽⁸⁾.

فالمسؤولية البيئية هي مشروع بالشراكة مع أطراف أخرى هدفه تطبيق وتطوير العديد من المبادرات البيئية في قطاع الأعمال يركز على⁽⁹⁾:

(أ) **الالتزام البيئي للمؤسسة:** حيث تقوم المؤسسة بتضمين مبادئ الاستدامة في عملها حتى تكون آثار أعمالها ايجابية على البيئة.

(ب) **إدارة الموارد والطاقة:** والتي من خلالها المؤسسة تكون منتبهة لتأثير نشاطاتها على النظام البيئي.

(ت) **الشفافية** في تصريح المؤسسة عن نشاطاتها حيث يكون هذا التصريح كاملا وسهل الوصول إليه من قبل أصحاب المصلحة.

وقسم ESTEO مجالات المسؤولية البيئية إلى⁽¹⁰⁾:

- مجال المساهمات العامة.

- مجال الموارد البشرية.

- مجال الموارد الطبيعية و المساهمات البيئية.

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

هذه المساهمات تكون هدفها حماية البيئة بطريقة أو بأخرى، ومع زيادة الاهتمام بالبيئة احتل موضوع المسؤولية البيئية اهتمام الباحثين والدارسين ومخابر البحث حيث شهدت نشر 54 بحث ومقال حول هذا الموضوع في 12 من أكبر المجلات والدوريات المحكمة المتخصصة العالمية ما بين 1997 و2011⁽¹¹⁾.

إن اهتمام المؤسسة الصناعية بالجانب البيئي يعتبر جزء من المسؤولية الاجتماعية، هذا الاهتمام يتبلور في درجة إدماج الاعتبارات البيئية في أنشطة المؤسسة والذي يخضع إلى ضغوطات ودوافع داخلية وخارجية من أهمها: الضغوطات الحكومية وضغوط أصحاب المؤسسة، والدوافع الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانيات المؤسسة وقدراتها.

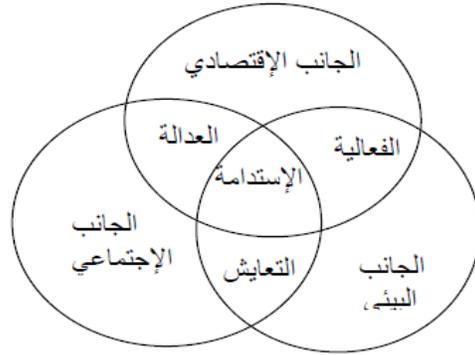
3. مفهوم التنمية المستدامة:

عرفت التنمية المستدامة Sustainable development من خلال اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED⁽¹²⁾ في تقرير بروننتلاند Brundtland Report بعنوان مستقبلنا المشترك سنة 1987 بأنها "مسارات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"⁽¹³⁾. يتعلق مفهوم الاستدامة بصيانة وتعزيز الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية. المكونات الثلاثة للاستدامة هي⁽¹⁴⁾:

- **الاستدامة البيئية Environmental sustainability**: الأمر الذي يتطلب أن استمرارية سلامة رأس المال الطبيعي. ولذلك يجب ألا يتجاوز معدل استخراج الموارد المتجددة معدل تجديدها، وكذا قدرة البيئة على استيعاب النفايات. وبالنسبة لاستخراج الموارد غير المتجددة يجب أن يكون عند الحد الأدنى وألا تتجاوز المستويات الإستراتيجية الدنيا المتفق عليها.
- **الاستدامة الاجتماعية Social sustainability**: التي تقتضي الحفاظ على تماسك المجتمع وقدرته على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. يجب تلبية الاحتياجات الفردية، مثل تلك المتعلقة بالصحة والرفاهية والتغذية والمأوى والتعليم والتعبير الثقافي.
- **الاستدامة الاقتصادية Economic sustainability**: وتنتج عن تحقيق تنمية ذات بعد اجتماعي وبيئي، وكونها مجدية ماليا.

وقد تم دمج الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الحفاظ على البيئة) في إطار حكم راشد وذلك كما يبينه الشكل (1).

الشكل رقم (1): أبعاد التنمية المستدامة



Source : Khaled Hamrouni, **Développement Durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

- وبالرجوع إلى التقرير السابق نجد أنه وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. كما له الفضل في شمول و بروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ويمكن أن نستخلص من التقرير ما يلي⁽¹⁵⁾:
- التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر
 - التوازن بين النمو الاقتصادي والمجال البيئي والمجال الاجتماعي
 - الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة

- تكييف النمو السكاني مع إنتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية "تثبيت معدل النمو الديمغرافي"
- تغيير أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر ملائمة للبيئة
- التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية
- الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة

من خلال تناولنا للمفاهيم السابقة يتضح أنه من الصعب التمييز بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية البيئية نظرا لشدة التقارب، إذ تعني التنمية المستدامة التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، أما المسؤولية الاجتماعية فتعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية شكلا من أشكال المساهمة في التنمية المستدامة. وعليه نجد أن الاهتمام بالبيئة هو جزء من أهداف كل منهما.

II. إدماج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية

أصبحت حماية البيئة بالنسبة للمؤسسات، تمثل رهانا كبيرا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتطور مظهر هذه الحماية عبر الزمان والمكان، إضافة إلى أن طبيعتها الاختيارية لا تسمح أن تعالج باللوائح فقط، بل أصبح هدف حماية البيئة مكون مثل مكونات إدارة المؤسسة، كالمالية والعلاقات الإنسانية، مما ساهم في إنشاء ما يسمى بنظام الإدارة البيئية في المؤسسة خاصة الصناعية منها، و هذا من أجل تحسين الأداء البيئي للمؤسسة، من خلال تخفيض الآثار السلبية لأنشطة هذه المؤسسات على البيئة.

1. الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية

تمثل قضية حماية البيئة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية رهانا في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية والبشرية وعلى مستوى العلاقات مع أصحاب المصلحة، ومنه أصبحت الإدارة البيئية محل الاهتمام أكثر فأكثر عبر الزمن.

1.1 مفهوم الإدارة البيئية

يمكن اعتبار الإدارة البيئية امتداد لمفهوم الإدارة بشكل عام فهو يعتمد على أساليبها لتحقيق أهداف محددة، وتقييم الأداء ثم تصحيح المسار في الجانب البيئية، حيث يمكن تعريفها بأنها "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، والموضوعة من أجل حماية البيئة وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد"⁽¹⁶⁾ وتعرفها المنظمة العالمية للتقييس ISO بأنها "جزء من نظام إدارة المؤسسة يستعمل لتطوير وتنفيذ سياستها البيئية وتقييم تأثيرها للبيئة"⁽¹⁷⁾. حيث تساعد الإدارة البيئية المؤسسات على تلبية المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالجانب البيئي، وتساعد في تحديد الأنشطة البيئية التي تحقق قيمة للمؤسسة.

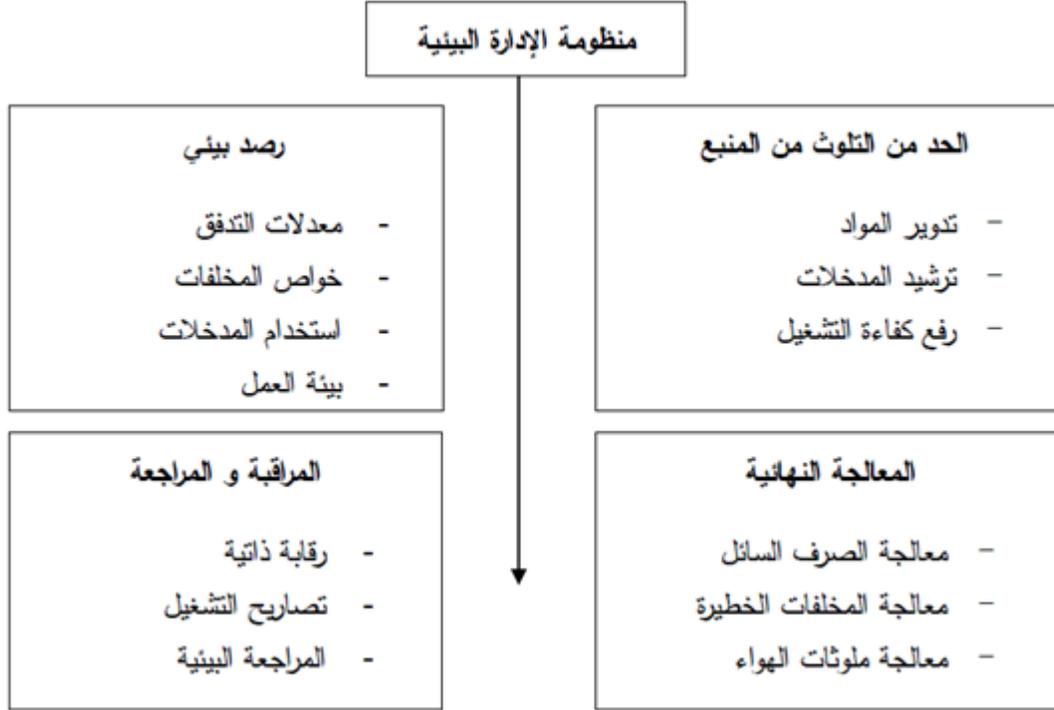
يمكن إجمال مهام الإدارة البيئية في المؤسسة الصناعية عموما في العناصر التالية:

- مراجعة الأوضاع البيئية الحالية والإشراف على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الجديدة للمعالجة، أو لحد من مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.
- تنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث، بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وكذلك تشجيع استخدام المواد غير الملوثة، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتج للحد من التلوث.

- زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث.
- تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية.

ويمكن توضيح هذه المجالات والمهام كما في الشكل رقم 2.

الشكل رقم (2): مهام إدارة البيئة في المؤسسات الصناعية



المصدر: سامية جلال سعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص: 236.

2.1 أهمية اعتماد الإدارة البيئية في الهيكل التنظيمي المؤسسة.

إن اعتماد نظام إدارة بيئية في المؤسسة الصناعية ضمن هيكلها التنظيمي يعود لعدة أسباب أهمها⁽¹⁸⁾:

- أن تكون متابعة مصادر التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية من مهام سلطة واحدة ومعينة، حيث تعد هذه الإدارة الكيان المؤسسي المعني بالقضايا البيئية للمؤسسة، وتكون على ذلك كل تعاملات السلطة التنفيذية معه فتحدد بذلك المسؤوليات في حالة التقصير.

- تحقيق وفرة التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.

- القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف.

- وضع الإرشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية الوسط الداخلي للمؤسسة.

- رصد نوعية البيئة في المؤسسة على نحو أفضل.

3.1 السياسة البيئية:

يقصد بها توضيح المبادئ والأهداف المتعلقة بالأداء البيئي الشامل للمؤسسة الصناعية والتي من

خلاله تحدد إطار عملها البيئي⁽¹⁹⁾، وتوضح هذه السياسات من طرف الإدارة العليا مع التأكيد على:

- أن تكون مناسبة لطبيعة و حجم المؤثرات البيئية للأنشطة (المنتج، الخدمة).

- تشمل الالتزام نحو التحسين المستمر ومنع التلوث.
- تشمل التوافق مع متطلبات وتشريعات الجهات الرسمية والحكومية، ومتطلبات التنظيمات البيئية الأخرى التي تشترك فيها المؤسسة.
- تحديد الإطار ومراجعة الأغراض والأهداف البيئية.
- موثقة ومطبقة ويتم توصيلها لجميع العاملين.
- متاحة للجمهور والعامّة.

2. المواصفة البيئية ISO 14000

إن الاهتمام الدولي بأنظمة الإدارة البيئية في الآونة الأخيرة، ومحاولة المؤسسات إدماج هذه النظم في إدارتها أدى إلى ظهور عدة مواصفات وطنية وإقليمية ودولية، زاد إدراك دول العالم لخطورة التلوث والأضرار التي تلحق بالموارد الطبيعية والبشرية، خاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 الذي يعتبر العامل المساهم في قيام منظمة الايزو في إصدار المواصفات القياسية ايزو 14000 عام 1996 ثم تطويرها عام 2004، وهي كمساهمة لتحسين الأداء البيئي وتخفيض التلوث وتسهيل التبادل التجاري.

ومن أهم العوامل المؤثرة في ظهور وتطور المواصفات القياسية ايزو 14000 هي التنمية المستدامة، الايزو 9001، انتشار مواصفات قياسية وطنية غير متماثلة، تطور الوعي البيئي، تطور التشريعات ومشاكل البيئة العالمية⁽²⁰⁾.

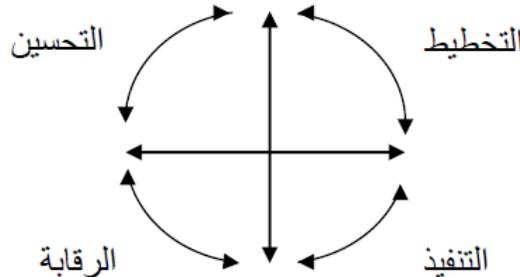
1.2 مفهوم المواصفة البيئية ISO 14000

يمكن تعريف المواصفة ISO 14000 على أنها "مواصفات موثقة تستدعي من المؤسسة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة"⁽²¹⁾.

وتهدف هذه المواصفات إلى:

- مساعدة المؤسسات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال البيئة.
 - التزام المؤسسات بالإعلان عن سياستها البيئية.
 - تشجيع المؤسسات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.
- إن المواصفة ISO 14000 تشمل عدة مكونات وتعتبر المواصفة ISO 14001 أهم هذه المواصفات والتي تختص بالإدارة البيئية، وترتكز على مبدأ التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3): حلقة ديمنج للتحسين المستمر



Source : <http://www.iso14001.fr/>

ويمكن توضيح أهم مكونات عائلة المواصفة ISO 14000 من خلال الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03) مكونات مواصفات عائلة ISO 14000

رقم المواصفة	التعريف
14001	نظام الإدارة البيئية: خصائص ومرشد الاستخدام
14004	نظام الإدارة البيئية: إرشادات عامة للمبادئ والأنظمة المساندة
14015	الإدارة البيئية: التقييم البيئي للموقع والمؤسسة
14020	الملصقات البيئية: مبادئ عامة
14021	الملصقات البيئية: الإعلان البيئي الذاتي
14024	الملصقات البيئية: النوع الأول للمبادئ والإجراءات
14031	الإدارة البيئية: تقييم الأداء البيئي
14040	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، مبادئ وإطار العمل
14041	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تعريف الهدف والمجال
14042	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تقييم تأثير دورة الحياة
14043	الإدارة البيئية: تحليل دورة الحياة، تفسير دورة الحياة
14050	الإدارة البيئية: المفردات

Source: James Lamprecht, ISO 14001 Commentaires Et Conseils Pratiques", Afnor, 2003, p: 63.

2.2 متطلبات المواصفة البيئية ISO 14001

إن الحصول على شهادة الإيزو 14001 يكون من إحدى الهيآت المخولة بذلك، تتقدمها عدة خطوات أين يكون على المؤسسة أن توائم بين نظام إدارة البيئة الموجود في المؤسسة مع متطلبات نظام الإدارة البيئية حسب هذه المواصفة. ويكون ذلك بتشكيل لجنة مختصة مكلفة بالحصول على الشهادة، يترأسها عضو من الإدارة العليا، تعمل من أجل تكييف نظام الإدارة البيئية الموجود، أو الاستعانة بخبراء خارجيين من أجل إرساء هذا النظام، والوصول إلى استيفاء متطلبات نظام الإدارة البيئية حسبها.

وينطوي تطبيق متطلبات المواصفة ISO14001 على⁽²²⁾:

- صياغة سياسة بيئية دقيقة بمعرفة القيادات العليا.
 - تحديد الجوانب والاعتبارات البيئية والتي تمثل العناصر في أنشطة المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها التي تتفاعل مع البيئة.
 - الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والتشريعية والمتطلبات الأخرى في الشؤون البيئية.
 - الأهداف: من الضروري لنظام إدارة قابل للمتابعة والتقييم لتصحيح المسار أن تكون له أهداف واضحة تحقق المتطلبات التي تختار المؤسسة أن تلتزم بها.
 - ضبط برنامج للإدارة البيئية، وضبط هيكل تنظيمي وتحديد المسؤوليات.
 - الأمن والسلامة والاستجابة للطوارئ.
 - المتابعة والقياس والمراجعة وتصحيح المسار، التدريب.
- يكون طلب الحصول على الشهادة بعد أن تقوم الوكالة المانحة للشهادة بمراجعة خارجية (من طرفها) على نظام الإدارة البيئية للمؤسسة، وتسجيل الفروقات وطلب تصحيحها. وتختلف مدة وتكاليف منح هذه الشهادة حسب ظروف كل مؤسسة وحالتها التنظيمية وحجمها.

3.2 فوائد الحصول على شهادة ISO14001 والتطبيق الفعال لها:

- بعد إرساء نظام الإدارة البيئية حسب متطلبات المواصفة ISO14001 وتقدم المؤسسة بطلب تسجيل معتمد لمنحها هذه الشهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية فإن التطبيق الفعال لهذه المواصفة يمكن المؤسسة من (23):
- تحسين الأداء البيئي من خلال التحكم في معدلات التلوث، وترشيد استخدام الطاقة والمياه وتدوير استخدام المواد وكل هذا يخفض التكاليف.
 - تحقيق ميزة تنافسية: حيث أن الأداء البيئي ومن خلال إنتاج منتجات نظيفة وغير ملوثة للبيئة يساهم بقدر كبير في كسب رضا وثقة وولاء الزبائن والمساهمين وغيرهم، مما يساهم في تحقيق ميزة تنافسية.
 - رفع كفاءة وجودة الإنتاج: من خلال الالتزام بالمعايير البيئية يمكن شراء أفضل المواد الخام الذي يؤدي إلى إنتاج منتجات تتسم بالجودة وغير ملوثة.
 - المساهمة في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة كونها ملتزمة أخلاقيا بما يفيد البيئة والمجتمع.
 - تخفيض التكاليف وذلك عن طريق ترشيد استهلاك المياه والطاقة وإعادة تدوير المواد.

الخاتمة :

حماية البيئة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية حفاظا على الموارد الطبيعية من التدهور وضمانا لحقوق الأجيال القادمة من نصيب عادل من تلك الموارد. ويمكن لمنظمات الأعمال أن تلعب دورا بارزا في حماية البيئة من خلال السعي المتواصل لتحسين أداءها البيئي، واستخدام تقنيات وأساليب الحد من التلوث والإنتاج الأنظف خاصة في أسواق الدول النامية، حيث تضعف البنية المؤسسية اللازمة للإدارة البيئية السليمة، وحيث تغيب التشريعات البيئية أو يتم التراخي في تنفيذها.

يمكن القول بأنه في ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة البيئية، ولعل تبني المسؤولية البيئية هو الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. وهذا ما يصب في صحة الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة، حيث تعتبر المسؤولية البيئية اصطلاح هام ومفهوم اقتصادي ذو أهمية فائقة يجمع بين تحقيق مصلحة المؤسسة الاقتصادية من دون إهمال الدور الاجتماعي والبيئي للمؤسسات والمتمثل في الحفاظ على البيئة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على البيئة ومواردها واستغلالها ولا شك أن المسؤولية البيئية تعتبر أداة تساعد في تفعيل أهداف الإدارة البيئية فالاهتمام البيئي جزء لا يتجزأ من الالتزام الاجتماعي الذي يلقي على عاتق منظمات الأعمال.

وفي الختام يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إن تدهور البيئة ناتج عن الخلل في فهم العلاقة بين التنمية والبيئة، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، وهذا ما يجب أن يجسد في سياسات الدولة والمؤسسات وسلوكيات الأفراد.
- تعتبر المؤسسة الصناعية المسؤول الأول عن تلوث البيئة واستنزاف مواردها، وعليه يجب أن توازن بين تحقيق ربحها وحماية البيئة من التلوث، استجابة إلى مسؤوليتها تجاه المجتمع.

- إن قياس وتقييم الأداء البيئي هو إعلان صريح باهتمام المؤسسة بالمسؤولية البيئية ورغبتها في توطينها (المسؤولية البيئية) في قلب النظام التسييري والاستراتيجي للمؤسسة، لذلك فالاهتمام بتخصيص أدوات ومؤشرات لقياس الأداء البيئي مهم جدا في المؤسسة.
- على المؤسسات الصناعية الاهتمام باستكمال وضع نظام للإدارة البيئية، والسعي إلى مطابقتها مع المواصفة العالمية الايزو 14001 والحصول على شهادة المطابقة.
- الإحالات والهوامش:**

- ¹- Drucker, Peter F. **An Introductory view of Management**, Harper's College Press, U.S.A., 1977, p: 584.
- ²- طاهر محسن منصور الغالبي & صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص:2.**
- ³- Holmes, Sundra I, **Corporate Social: Performance and Present Areas of Commitment**. Academy of Management Journal, Vol. 20, 1985, p: 435.
- ⁴- Robbins, Franklin, **The Business Managers Dilemma, Identifying Social Responsibility**, Journal of General Management, Vol. 2, No 1, 1979, p: 147.
- ⁵- Michel Capron & Françoise Quairel-Lanoizelée; **la responsabilité d'entreprise**; éditions la découverte; Paris; 2007; p: 23
- ⁶- المواصفة SA 8000 هي أول مواصفة في المسؤولية الاجتماعية تعتبر إطار للمؤسسات في مجال أخلاقيات الأعمال من اصدار جمعية أمريكية غير حكومية سنة 1998، تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهتم بشروط العمل وتمكن المؤسسات من الاتصال الجيد بأصحاب المصلحة وتركز على الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة وتضع إطار لقياس العمليات المرتبطة ب:الحق في النقابة، استعمال عمالة الأطفال، أوقات العمل، الصحة والسلامة المهنية، الأجر العادل.
- ⁷- Jennifer K lynes, Mark Andrachuk, **Motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines**. Journal of international management, Vol. 14, 2008, p: 378.
- ⁸- Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, **How international is corporate environmental responsibility? A literature review**, journal of international management, Vol. 18, 2012, p: 180.
- ⁹- خالد أعراب، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2014-2015، ص: 88.
- ¹⁰- ساسي سفيان ومنية غريب، **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)**، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012، ص: 424.
- ¹¹- Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, OP cite, p: 183
- ¹²- WCED: World Commission on Environment and Development.
- ¹³- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, United Nations, 1987, p: 41. <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>.
- ¹⁴- Klodiana Gorica et al, **The Role of Local Government in Sustainable Development**, OECONOMICA, Vol. 8, N° 2, 2012, p: 141. <http://journals.univ-danubius.ro/index.php/oeconomica/article/download/1258/1118>
- ¹⁵- عبد الخالق عبد الله، **التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير 1993، ص: 95.
- ¹⁶- موسى عبد الناصر، برني لطيفة، **الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص: 31.
- ¹⁷- عثمان حسن عثمان، **دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي المؤسسة الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص: 5.
- ¹⁸- موسى عبد الناصر، برني لطيفة، **الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، مرجع سبق ذكره، ص: 71.
- ¹⁹- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 295.**

20- الهام يحيوي، نجوى عبدالصمد، أثر التحديات البيئية على الأداء التسويقي في المؤسسات الصناعية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01/2012، ص: 65.

21- ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية - دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008، ص: 114-115.

22- بن حاج جيلالي مغراوة فتحية & صليحة حفيفي، الأداء البيئي كاستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية. يومي 08 و 09 نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

23- جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان، 2004، ص: 319.

- قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- جودة محفوظ أحمد، إدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان، 2004.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- Drucker, Peter F. An Introductory view of Management, Harper's College Press, U.S.A., 1977.
- Michel Capron & Françoise Quairel-Lanoizelée; la responsabilité d'entreprise; éditions la découverte; Paris; 2007.

المقالات:

- ايثار عبد الهادي آل فيحان، سوزان عبد الغني البياتي، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية - دراسة حالة الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 70، 2008.
- الهام يحيوي، نجوى عبدالصمد، أثر التحديات البيئية على الأداء التسويقي في المؤسسات الصناعية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 01/2012.
- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير 1993.
- موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.
- طاهر محسن منصور الغالبي & صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية.

- Klodiana Gorica et al, The Role of Local Government in Sustainable Development, OECONOMICA, Vol. 8, N° 2, 2012.

<http://journals.univ-danubius.ro/index.php/oeconomica/article/download/1258/1118>

- Holmes, Sundra I, Corporate Social: Performance and Present Areas of Commitment. Academy of Management Journal. Vol. 20, 1985.
- Robbins, Franklin, The Business Managers Dilemma, Identifying Social Responsibility, Journal of General Management, Vol. 2, No 1, 1979.
- Jennifer K lynes, Mark Andrachuk, Motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines. Journal of international management, Vol. 14, 2008.
- Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, How international is corporate environmental responsibility? A literature review, journal of international management, Vol. 18, 2012.

الملتقيات:

- بن حاج جيلالي مغراوة فتحية & صليحة حفيفي، الأداء البيئي كاستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية. يومي 08 و 09 نوفمبر 2010، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

- عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل 2008.

- ساسي سفيان ومنية غريب، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والمسؤولية البيئية (بين التشريع والتطبيق)، الملتقى الدولي الأول حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 نوفمبر 2012.

الأطروحات:

- خالد أعراب، الأبعاد التسويقية للمسؤولية البيئية وانعكاساتها على تنافسية المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2014-2015.

التقارير:

- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, United Nations, 1987, p: 41. <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>.